



## أوباما . الجمهوريون: بصيص أمل في آخر النفق؟

تلوح بوادر أمل في التوصل إلى تسوية تخرج واشنطن من المأزق السياسي حول الميزانية الذي يشل الإدارة الأميركية، وذلك إثر محادثات «بناءة» جرت بين البيت الأبيض والمسؤولين الجمهوريين في الكونغرس أخيراً سعياً لتجنب الولايات المتحدة التعثر في سداد مستحقاتها. وفي ختام اجتماع استمر أكثر من ساعة يوم الخميس الماضي بين الرئيس باراك أوباما وعشرين مسؤولاً جمهورياً، أوحى زعيم الغالبية في مجلس النواب إريك كانتور بإمكانية تحقيق اختراق ما مؤكداً «سنجري المزيد من المحادثات. الرئيس قال إنه سيستشير إدارته، وأمل أن تتمكن من إيجاد طريقة للمضي قدماً».

واقترح الجمهوريون على أوباما رفع سقف الدين مؤقتاً حتى 22 تشرين الثاني القادم لإبعاد خطر التعثر عن السداد، لكن بدون إقرار إجراء يضمن إعادة تشغيل كامل الدولة الفدرالية المشلولة. وقدّم الجمهوريون هذه الخطة الخميس للرئيس لكن بريندان باك المتحدث باسم رئيس مجلس النواب قال إنه «لم يتم اتخاذ أي قرار نهائي» واصفاً المحادثات بـ«المفيدة والبنّاءة».

من جهته، لزم البيت الأبيض نبذة محايدة في إعلانه عن نتيجة الاجتماع مشيراً إلى أنه «بعد مناقشة السبل الممكنة للمضي قدماً لم يتم اتخاذ أي خيار محدد». وأوضح مصدر في البيت الأبيض أن أوباما ما زال يسعى إلى اتفاق يعيد فتح الهيئات الحكومية ويرفع سقف الدين في آن. ولقاء رفع سقف الدين يطالب الجمهوريون ببدء مفاوضات حول الميزانية واصلاح البرامج الاجتماعية مثل نظام التقاعد. وقال السناتور الجمهوري روب بورتمان إن «هناك بصيص أمل في نهاية النفق».

كما وقع أوباما أخيراً قانوناً يقضي بإعادة صرف التعويضات لعائلات الجنود القتلى والتي أدى تجميدها بسبب تعطيل الإدارة الفدرالية إلى فضيحة كبيرة في الولايات المتحدة.

(أ ف ب)

دولي لما يمثله النفط من حاجة عالمية لا مؤشرات في الأفق عن بديل له.

في السياق نفسه، تركيا أردوغان المرفوضة أوروبياً (بتصوّر البعض منافع لو انضمت تركيا بنحوها الإسلامي الإخواني إلى أوروبا). تحاول أن ترسم معالم المرحلة المقبلة. الحالم في الأباطورية العثمانية، والطامح لحكم سوريا، والمتفائل بدخول آسيا الوسطى كالفاتح، بات وزير خارجيته أحمد داوود اوغلو، في همّ تفسير وتعليل ما حصل في أوساطه الداخلية.

سوريا أصبح هاجسه الأول أن يدفع ثمن مواقفه فيها، خاصة أن الأزمة في سوريا ومضاعفاتها كشفت هشاشة الواقع الاجتماعي التركي، والذي ما كان ليكشف لولا سياسة أردوغان ووزير خارجيته. أول الشامتين هو رئيسه عبد الله غول، الذي بدأ محاولة إعادة نسج علاقات دمرها الفريق الأردوغاني، بدءاً بإيران وصولاً إلى مصر والسعودية والخليج.

وإذا كانت روسيا والصين جادتين، يمكن مصر أن تعيد النظر في اصطفاها الجيوستراتيجي، والخروج من معادلة كامب ديفيد.

أما إيران المنجبهة الأنظار إليها اليوم أكثر من أية دولة أخرى، فهي أثار انتباه جميع السياسيين والمراقبين بنجات مواقفها. البعض يقول إن الحصار الشديد قد أفادها بدفعها للاعتماد على التصنيع المحلي في شتى المجالات بدءاً بالعسكرية وصولاً إلى الغذائية.

بريطانيا تعيد العلاقات الدبلوماسية معها بعد أن كانت لا تقبل إلا بسقوط بشار الأسد، ومعاقبة إيران لدعمها له. الغرب بمجموعة (5 + 1) سيعود للتفاوض معها حول الملف النووي وإيجاد حل نهائي له خلال عام قوامه ضمان حرية التصويب في إيران مقابل التزامها بفتح منشآتها لوكالة الطاقة الذرية.

ثمن هذه الشفافية النووية سيكون رفع العقوبات عنها نهائياً. يقول الإيراني إنه لا تفاوض حول التدرج إلا كإلية لا كهدف. داخلياً، إيران إنما واقعا منقسمة حيال الانفتاح الأميركي، وإنما أنها تلعب بامتياز توزيع الأدوار بين مرشد الثورة وحرس ثوري من جهة وانفتاحيين من جهة أخرى. لكن إيران برهنت بامتياز النظرية التاريخية القائلة إن التفاوض لا يجري إلا مع القوي بغض النظر إن

يكون في الصف الأول لحكم المملكة في حال اتخذ القرار النهائي بانتقال السلطة من الجيل القديم إلى الجيل الجديد، كون بعض الأمراء الحاليين المتقدمين في العمر إنما على خلاف حول آلية الانتقال، أو مُبْعِدِينَ عن إمكانية تسلمهم الحكم نتيجة ظروف خاصة لكل منهم؛ مثل الأمير مقرن بن عبد العزيز والأمير طلال. الواضح أن صحة ولي العهد الحالي الأمير سلمان لن تمكنه من تولي الحكم.

لكن بغض النظر عما ستؤول إليه الأمور نتيجة معركة سوريا والمسؤولية فيها، والأوضاع الخاصة للعائلة الحاكمة، واهمّ من يعتقد أن المملكة لن تبقى في الأهمية الاستراتيجية الدولية التي تتمتع بها، وبالتالي فإن استقرارها ليس هدفاً محلياً لأهلها فقط، وإنما هو

التفصيل في رسم التحالفات القائمة على موازين القوى لديمومة تأمين هذا المخزون الاستراتيجي.

من هنا، يشير البعض إلى تسليم الأمير محمد بن نايف، ملف الأمن الداخلي بامتياز، وتقاعد الأمير سعود الفيصل (آخر أولاد الملك فيصل نشاطاً، بعد تقاعد أخيه الأمير تركي الفيصل مدير الاستخبارات السابق، وأنشغال الأمير خالد الفيصل في شؤون مكة)، ثم تعيين الأمير عبد العزيز بن عبد الله بن عبد العزيز، وزيراً للخارجية بعد ترقيته من وكيل للوزارة.

الدور الأبرز المتوقع سيكون للأمير متعب بن عبد الله، الذي حل سابقاً مكان والده الملك في رئاسة الحرس الوطني، ليترقى أخيراً إلى رتبة وزير للحرس الوطني.

هذا الأمير سيكون أبرز المؤهلين لأن

مسؤولية تدهور مواقع المملكة الحالية إقليمياً ودولياً.

ولا يمكن السعودية، على ما يظهر، إلا تعويم الجناح المؤيد للتسويات في المنطقة، والمتمثل في أبناء الملك عبدالله. الخلاف السعودي - الأميركي في ذروته نتيجة عدم فهم الطرف السعودي أن من يحكم الولايات المتحدة هو مصالحها بالدرجة الأولى حتى العاشرة، بعدها تنظر إلى رغبات من يهيمها أمرهم.

بعض المسؤولين السعوديين والخليجيين، خصوصاً والعرب عموماً، يعتقدون بسداجة بأن الجيش الأميركي والنظام الدفاعي الغربي كله مسخر لهم لمجرد استيرادهم المواد الاستهلاكية منهم، أو لاستراتيجية النفط الموجود هناك. السبب الأخير صحيح بالتأكيد، ولكن النفط بالدرجة الأولى مؤمن. يبقى

كان على حق أم لا، وإن الضعيف، ولو كان محقاً، لا جدوى من بكائه ولو طال لسنوات.

«التسوية الكيميائية» الأميركية - الروسية الظاهر، الأميركي - الإيرانية النتائج، ستفضي حسب إجماع المحللين إلى تقارب سعودي - إيراني. ماذا يعني كل هذا؟

باتت المعركة في سوريا واضحة المعالم. في ظل الدعم المستمر الخليجي - الأميركي للمعارضة المسلحة المنتشرة في أرياف سوريا، لن يستطيع النظام إتهائها ولو لسنوات. والعكس صحيح. ولكن هذه المعارضة المسلحة تضم اليوم في غالبيتها فئات كبيرة خارجة عن الالتزام والوفاء لرغبات ممولبيها ومدربيها ومخططيها. الأخطر من ذلك أنها تسيطر اليوم على مساحات كبيرة جغرافياً على الحدود مع الأردن والعراق وتركيا، التي أصبحت مباشرة في تهديد علني وتفجيرات انتحارية في اسطنبول وأنقرة ويزمير أسوة بكل المناطق العراقية. ولذلك سيضطر من سيخلف أردوغان إلى العودة إلى الجيش وتفعيل دوره.

أردنياً، هناك قرار بتحييده عن «أرض الجهاد»

هذه الدول المجاورة لسوريا، بما فيها سوريا الدولة، لم تحتل حتى اليوم مع إيران إنشاء دولة كردية. هل ستحتل دولة إسلامية خلافة سلفية مجبولة بكل تناقضات مجتمعاتها المدنية المجاورة؟ الجواب واضح، إن هذه الدول لن تستطيع التعايش مع دولة «داعش» أو جبهة النصرة أو لواء محمد، وما إلى ذلك من فصائل وكتائب تحكم خارج الزمن والجغرافيا، فضلاً عن صراعاتها في ما بينها أو مع الجوار الكردي المهدهد. لذلك، فإن أبرز نتائج التسويات الآتية التي فتحت لها الباب تسوية الكيميائي السوري، ستكون الجهد المشترك بين أخصام الماضي حلفاء الغد، لإنهاء ظاهرة الدولة الغريبة في أرياف سوريا ومنع تفتت الكيان السوري لما في ذلك من أخطار كحالات فوضى في المنطقة كلها تجعل الإرهاب المصدر منها خطراً على السلام العالمي نتيجة سهولة الحصول على الأسلحة التدميرية ومنها الكيميائي، إذ لن يستطيع الغرب حينها عقد صفقة مع التكفيريين للتخلص من أسلحتهم عبر «صفقة كيميائي تكفيري». بالمناسبة، إسرائيل لن تكون بعيدة عن الهدف المشترك أعلاه.



غير أن سيناريوات براغماتية جرى تداولها أخيراً تفيد بأن الإدارة الأميركية قد تعمد إلى منح الأولوية للمتوجبات على دينها (أي الفائدة والأصول المستحقة على السندات الأميركية) أمام أي دفعات فدرالية أخرى، مثل تلك الخاصة بالضمان الاجتماعي، لتجنب عدم القدرة على السداد.

كبار المصرفيين والمديرين الماليين حذروا من خطوة كهذه خلال لقاءاتهم مع زعماء الجمهوريين والديموقراطيين. قالوا، وفقاً لما نقلته صحيفة «وول ستريت جورنال»، إن خطوة كهذه تؤدي إلى حالة من الريبة في أوساط المستثمرين، وإلى رفع أكلاف الاقتراض وإلى اضطرابات في الأسواق المالية.

الفكرة هي أنه حتى لو لم تسقط الولايات المتحدة في فخ دينها فسيتأثر اقتصادها بأكثر من مجال وتتعاظم الشكوك في صدقية وزارة الخزانة مستقبلاً.

التي مزوا بها حتى اليوم، تبقى العقدة الأخيرة في مجلس النواب الذي سيجد نفسه أمام قانون مُعد بتوافق الحزبين، ما سيمسح العقبة، مع العلم بأن زعيم النواب الجمهوريين، جون باينر، كان قد أوحى أخيراً بأن البلاد لن تصل إلى مرحلة عدم القدرة على الاقتراض.

ولكن ماذا يحدث تحديداً في حال لم يُرفع سقف الاستدانة، أي تمديد رخصة الاقتراض للإدارة الأميركية؟

طبعاً السيناريو خطير جداً، تحديداً بسبب الحجم الهائل للدين الأميركي. في نهاية هذا العام سيبلغ الدين 17,5 تريليون دولار، أي ما يفوق 108 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي. هذا يعني معدلاً يفوق 55 ألف دولار لكل فرد، أي إن كل أميركي يدين بهذا المبلغ (هذا الرقم ليس علمياً وهو بداعي الدلالة على حجم الدين الهائل).

العمل بالياته فعلياً مع بدء الأميركيين المحدودي الدخل التسجيل للحصول على تأمين صحي.

الصورة نفسها يُمكن رسمها في مجال سقف الدين. المنطق اليوم هو أن الديموقراطيين في مجلس الشيوخ سيُعدّون قانوناً خفيفاً نظيفاً لرفع سقف الدين وتجنب البلاد وضعاً يُشبهه الإفلاس بعد منتصف الشهر الجاري.

سيوافق بعض السيناتورات الجمهوريين - وتحديدًا الغاضبين بينهم من الشلل الذي أوقع زملاؤهم البلاد فيه - على هذا القانون. التساؤلات التي يطرحها المحللون هي عما إذا كان القانون قادراً على جمع الأصوات الستين المطلوبة؛ غير أنهم يُشيرون إلى عدم وجود خوف كبير، خصوصاً أن شخصيات مثل السيناتور جون ماكين سيمنحون بركنتهم المخضرمون الجمهوريون لا يُمكنهم المخاطرة أبعد من المغامرات السياسية

الجماعي، إقرار القوانين وهي العناوين التي كان الناس يقدّرونها فعلياً في العمل السياسي».

بحسب استطلاع للرأي أجرته صحيفة «واشنطن بوست» مع شبكة «ABC» عن رأي الأميركيين في أزمة الموازنة مع دخولها أسبوعها الثاني، تبين أن 45 في المئة من المستطلع رأؤهم يوافقون على كيفية إدارة الرئيس أوباما للأزمة، فيما 24 في المئة فقط يوافقون على تعاطي الجمهوريين مع الحالة.

صحيح أن أميركا بلا موازنة يعني ما يشبه الشلل الحكومي لأقوى بلد في العالم وعمل الإدارات بالحد الأدنى المتوافر، غير أن البلاد يُمكنها التحلّل بعد، وخصوصاً أن أوباما جزم بأنه لن يخضع لابتزاز من أقلية يمينية نجر وراءها أكثرية جمهورية في مجلس النواب لعرقلة قانون وقعه الرئيس قبل ثلاثة أعوام ومزّره الشيوخ وانطلق